مراجعة مفاهمية للأقلية والطائفية...وتسيسها في ظل تنامي الانتماءات الفرعية

ليلى مداني
أستاذ محاضر (أ)، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس
madanirdll@gmail.com

الملخص:

لا توجد دولة في العالم تخلوا من التنوع بحيث تتكون من سلالة بشرية نقية واحدة، عرق أو دين واحد دون أن تكون هناك أقلية واحدة على الأقل تشكل جزءا منها، فهذه الأخيرة أي الدولة هي الحامية للوحدة وسط التنوع والاختلاف بإدماج مختلف المكونات الثقافية وتكيفها في وسط تسوده العدالة والمساواة وحقوق المواطنة المشتركة، وهو ما يتوافق مع الحكمة الهندية التي القائلة "الوحدة في الاختلاف"، انطلاقا من هذا هل يمكن أن تصبح الأصول أهم مصدرا لتغذية الفوارق بين أبناء الشعب الواحد؟ وماذا عن التناقض الذي أصبح يعتري أغلب مفاهيم الانتماء نتيجة تسيسها؟، وعليه تعالج هذه الدراسة بطريقة نقدية وانطلاقا من أمثلة واقعية التناقضات التي تعتري مختلف المفاهيم التي لطالما شكلت هاجسا لدى الكثير من الشعوب بحثا عن الانتماء وتجسيدا له، ليختلف الأمر لدى الساسة بين مقتضيات التطهير أو الاندماج ضمن من ينتمون ومن لا ينتمون، لتنتقل عدوى تسيسها عبر قومي من خلال انسانية مزدوجة في معايير حكمها على حق الانتماء من عدمه.

الكلمات المفتاحية: الأقلية، الاثنية، الانتماء، المجموعات الاثنية.

Abstract:

That diversity is a feature common to all the States where no State consisting of one pure human strain, without that there will be at least one minority is part of that state which represents all, the state is the protector of unity amid diversity, through various means of integration to make the various cultural components adapted to the center of justice and equality and the rights of common citizenship, perhaps the basic forms which arises here is whether the assets can become a source to feed the differences between one people? What about that exception and contradictions, which adheres to the concepts and make it linked to politics?, dealing with this study the contradictions that you know the various concepts that have been of concern to many people in search of belonging and reflection in another place materially different matter to politicians between ethnic cleansing or integration.

Key Words: Ethnicity, minority, Belonging, ethnic group

مقدمة:

يعتبر التنوع الثقافي المكون الاساسي لأي دولة بحيث لا توجد دولة في العالم تتكون من نفس العرق أو الدين سواء كان سماويا أو وضعيا، وهذه المكونات الثقافية باختلافها تشكل طبيعة أحد الاركان الاساسية المكونة للدولة الحديثة أي الشعب الذي يدين بالولاء التام لذات الانتماء (الدولة) كمكون جغرافي بغض النظر عن أي انتماء أو ولاء آخر، ولعل الإشكال الأساسي الذي يطرح نفسه هنا هو: هل يمكن أن تصبح الأصول اليوم هي المصدر الاساسي لتغذية الفوارق بين أبناء الشعب الواحد؟ وماذا عن ذلك الاستثناء والتناقض الذي ظل يلتصق بمفاهيم الانتماء من خلال تسيسها؟ وكيف يمكن للشعوب تجاوز انتماءاتها لتحقيق التقدم، تعالج هذه الدراسة التناقضات التي تعتري مختلف المفاهيم بطريقة نقدية وانطلاقا من واقع الممارسات المستندة إلى تاريخ الشعوب انطلاق من العلاقة الإرتباطية بين تسييس المفاهيم وحقيقتها الايجابية كمكون ثقافي وفي ذات الوقت درجة تأثيرها في زيادة الفوارق بين أبناء الشعب الواحد على اختلافهم، ولعل ما ادى إلى تداخل كل هذه الأشياء هو الواقع الانساني الذي يلقي بضلال ممارساته باتجاه زيادة تعقيد قضايا الانتماءات الفرعية التي تزداد تشعبا في الوقت الراهن.

1-أهمية الهوية ضمن معيار الانتماء:

لا بد من الاشارة بداية إلى أن أهمية هذه المسألة مسألة الفوارق العرقية والدينية أو حتى المذهبية في أي دولة تكمن في كونها كما عبر عنها "إ أ ولسون " E.O. Wilson " أن "مسألة الأعراق البشرية والاختلافات العرقية هي الأكثر تفجيرا عاطفيا، والأكثر خطورة سياسيا من بين كل الموضوعات (فهي حقول ألغام سياسية وعاطفية) (ستاموس 2014، ص. 237)، وذلك ضمن اعتبارين أساسيين هما:

أ- **عاطفيا**: من خلال تأثير الظلم الذي يمارس عادة على الاقليات لجلب تعاطف الرأي العام العالمي، والذي كان مصدرا للتدخلات الدولية الخارجية، سواء من الدول أو المنظمات الدولية والحقوقية المختلفة، سواء كانت حكومية أو غير حكومية تحت دعاوي حماية حقوق الأقليات، أي التغلغل من خلال الأقليات بحجة حمايتها، وقامت الأنظمة الدكتاتورية للأسف بذات الشيء أي الحفاظ على بقائها من خلال تعزيز الفروقات بين الأقليات، والتي عادة ما يكون الاعلام هو المرجعية الأولى في تصوير الوضع الحقيقي لتلك الاقليات في أي مكان من العالم، وان كان هذا الأخير بدوره (أي الاعلام) يخضع لاعتبارات مرتبطة إلى حد ما بمدى حيادية الإعلام من خلال الترويج لحقوق أقليات دون غيرها وفي بلدان بعينها دون غيرها أيضا، لأن هذه التغطية في كثير من الاحيان لا تكون محايدة، "فغياب الاعلام يقابله بطريقة ما غياب الحرب (أو العنف أو الاضطهاد أو حتى الظلم)، من خلال الغاء متبادل كالإلغاء الذي تحدث عنه برتولد برخت في كتابه بعنوان "حوارات المبعدين"، (بودريارد وموران 2005، ص. 53.)، ولعل السؤال الذي يتبادر إلى الذهن ما هو عدد الناس الذين علموا بوجود الابادة للمسلمين خاصة في بورما، والتي لم تجد الأحداث التي يمارسها البوذيين طريقها إلى الاعلام من جهة، كما أنه لم يتم الضغط كما يجب من طرف الدول أو حتى المنظمات الحقوقية في سبيل ضرورة التدخل الانساني لحماية هذه الأقلية المسلمة في بورما، خاصة أن الكثير من التقارير الغربية الدولية تتحدث عن مختلف الدول الاسلامية خاصة وتمارس ضغوطات عليها فيما يتعلق بالحريات وممارستها، إلا أنها تتجاهل حقوق الكثير من الأقليات المضطهدة خاصة المسلمة، وتأتي على رأسها الأقليات المسلمة خاصة في منطقة جنوب شرق أسيا ومنها خاصة في بورما.

ب- **سياسيا**: من خلال مطالب الانفصال التي قد تطالب بها الاقليات سواء كانت عرقية أو دينية أو طائفية أو حتى لاعتبارات مذهبية، مما يجعلها تشكل تهديدا لوحدة الدولة، وعادة ما يزداد هذا التهديد إذا كانت لهذه الطائفة رعايا في الدول المجاورة، أو نفس الطائفة موجودة في الدول المجاورة، مما قد يؤدي بالأطراف الخارجية أو احدى هذه الدول إلى تغذية النزعة الانفصالية مما يؤدي إلى تهديد كبير لاستقرار الدولة، ويستحضرنا هنا مثال: الأكراد في كل من العراق تركيا وسوريا وايران، والاحداث الاخيرة في كل من العراق والاستفتاء الكردي للانفصال ضمن اقليم كردستان العراق أو من خلال العملية العسكرية لتركيا ضد الأكراد في منطقة الجوار سوريا (عفرين) والتي ما هي إلا مثال لفرصة مناسبة لإخماد أي مطالب انفصالية للأكراد.

2-الفرق بين المصطلحات وتسيسها:

ان القراءة الثقافية لأي مصطلح هي الأصل، إلا أنه بفعل الممارسات السياسية أصبحت الكثير من المصطلحات تتغير محتوياتها انطلاقا من الاستعمال والتوظيف السلبي لها خاصة، ولهذا ارتأينا التطرق إلى مختلف المصطلحات التي يمكن أن تتردد دون أن يكون استعمالها حياديا، وعليه يمكن التفريق بين ما يلي:

أ- **الأقلية:** إن المفهوم العام لكلمة أقلية بمعناها الثقافي تتشكل من عدد قليل من الناس بالمقارنة مع عدد سكان ذلك البلد، كما أنهم ليسوا أصحاب الأرض الأصليين أو هم الوافدون عليها، فالأقلية ككلمة أثقلت سياسيا، لذا فالأصح طرح تسمية الفوارق العرقية والطائفية بدلا من مصطلح الاقليات (أو حتى تجنبا لتناقضات التي تبدوا سلبية لهذه التسميات إذ يمكن الكلام عن المكونات الثقافية او التعددية الثقافية)، كما أن مسألة الاقلية من حيث العدد لم تعد تؤدي المعنى الحقيقي للكلمة، فبالنسبة للمسلمين كانوا لا يفرقون بين المسلمين سواء بيض أو سود ولكن غير المسلم كانوا يعرفون تحت تسمية أهل الذمة في الدولة الاسلامية وهذه الاخيرة تحميه ولكنه لا يتبوء منصبا في السلطة وله الحق في ممارسة تقاليده الدينية ولكن في فترة المعتزلة كان هناك انفتاح ليس مثل اليهودي في أوربا الذي كان مهمشا واليوم يزداد التفرع ضمن الدين الواحد والمذهب الواحد كمفاهيم معبر عن تسمية الاقلية من حيث العدد.

ويمكن الاشارة إلى تعريفين للاقليات ينبعان من مصدرين مختلفين من الجماعات المهيمنه ومن تعريف الأقلية لذاتها "فالأقلية هي المجموعات التي يتم تصنيفها من جانب الجماعات المهيمنة على انهم مختلفون على أساس علامات فارقة في اوضاعهم الاجتماعية أو في الشكل الظاهر أي اختلافهم في العرق أو الاصل أو المظهر أو الثقافة، أما التعريف الثاني للاقليات فهي المجموعات التي لديها درجة من الوعي الجماعي أو الشعور بأنهم يؤلفون مجتمعا يرتكز على الاعتقاد بأنهم يشتركون في اللغة والتقاليد والدين والتاريخ والتجارب...، فالاقلية مصطلح تحدده رؤية وتعريف الآخرين وتعريف الاقليات لذاتهم، فتعريف الآخرين لهم يعني عادة تصنيفهم ضمن الفئات غير المرغوب فيها في المجتمع ومعاملتهم بتحيز عنصري وعرقي قد يصل الامر إلى حد عزلهم ضمن مراكز متدنية حسب تقييم الجماعات المسيطرة لهم (كاستلز وميللر 2013، ص. 103)، بالمقابل تنظر الاقلية لنفسها كتميز لا بد أن يكون له حقوق ضمن المجموع أو حتى فوقه، وهذا الأخير يرجع إلى طبيعة المكانة التي تحتلها الأقلية من السلطة، وهذا ما يقودنا إلى الفرق الأساسي بين مصطلحي الاقلية والجماعة العرقية والذي يكمن في وجود معيار المشاركة في السلطة، فوجود جماعة متميزة لاعتبارات لغوية أو دينية أو سلالية يعد

جماعة عرقية، بغض النظر عن مشاركتها في السلطة أو لا، أما الأقليات فيرتبط أكثر بالإقصاء والاستبعاد ووقوعها تحت ظلم الآخرين (ديلوبي 2008 ص. ص. 56-57)، إلا أن ذلك لم يعد يؤدي معناه الواقعي، ففي كثير من الأحيان وفي الدول العربية بشكل خاص عادة ما تجد الأقلية تحكم والأكثرية هي التي تضطهد، مثلا السنة في العراق كعدد هم من كانوا يحكمون العراق بدلا من الأغلبية التي يشكلها الشعية وذلك قبل الحرب الأمريكية على العراق سنة 2003، والأمر ينطبق على العلويين هم من يحكمون سوريا منذ استقلالها إلى يومنا هذا رغم أنهم أقلية بالمقارنة مع الأغلبية السنية التي تشكل المجتمع السوري، لذا فمفهوم الأقلية كعدد لا يؤدي المعنى السياسي له إذا أستخدم بهذا المعنى.

كما أنه اليوم في كثير من الأحيان نتيجة الاستعمار الاوربي في القرن 20 والاضطهاد الممارس أصبح السكان الأصليون هم من يشكلون الأقلية، ومنهم مثلا الأقلية المسلمة في بورما فهم السكان الأصليون فقد وصل الاسلام بصفة عامة إلى جنوب شرقي آسيا (شبه جزيرة الملايو أو جزر المحيط الهندي) عن طريق التجار العرب منذ القرن الاول للهجرة وازدهرت آسيا وتحديدا بورما (مينمار) عن طريق التجارة مع المسلمين وانتقل الاسلام بطريقة سلمية عن طريقهم من خلال ولاية أركان ومنذ القرن 7 ميلادي، حيث مر على حكم المسلمون بعد سلمان شاه 48 ملك مسلما ليتم احتلالها سنة 1824 من طرف البورميون ثم البوذيون سنة 1938 بدعم من انكلترى، ثم الاحتلال البريطاني والبورمي سنة 1948 ليتم خلال هذه المراحل تهجير الآلاف بل الملايين من المسلمين من المنطقة، ومنذ سنة 1982 بدأ الاضطهاد البوذي للمسلمين هناك دون غيرهم رغم وجود أكثر من 140 عرق (سماروه 2014، ص ص.50-53).

ب- **الإثنية**: إن مفهوم الإثنية هو مفهوم محوري وأوسع نطاقا يشمل مجموعة متنوعة من العوامل مثل العرق واللغة واللون والثقافة وأصبحت الفروق هي أساس هوية المجموعة الإثنية وتلعب أدوارا محددة في عمليتها السياسية، وعادة ما يجمعها أكثر من سمة واحدة وأكثر تلك السمات الأساسية التي يمكن أن تكون مشتركة بينها مثل الدين أو اللغة أو العرق، وفي العديد من مجتمعات التعددية استخدمت هذه السمات كعنصر موحد متأصل في المجموعات الإثنية كمصطلح أستخدم على نحو متزايد منذ ستينيات القرن العشرين لمراعاة التباين البشري من حيث الثقافة والتقاليد واللغة والأنماط الاجتماعية وحتى النسب، وهو يشير إلى اندماج العديد من الصفات التي تنتمي إلى طبيعة أي مجموعة عرقية والتي تعني بشكل عام وجود مجموعة من القيم المشتركة والمعتقدات والمعايير والأذواق والسلوكيات والخبرات الووعي الجماعي والذكريات والولاءات، ويعرف ضمنها الانتماء العرقي على أنه الفكر والعمل الناشئ عن تحديد الهوية مع مجتمع مشترك النسب والتي تتجاوز نطاق المجتمع كالعلامات الثقافية مثل اللغة والدين والعادات والنمط الظاهري، لذلك تحتاج المجموعات الإثنية إلى امتلاك علامة تشخيصية واحدة على الأقل، إلا أن الطبيعة المتغيرة للبشر تفرض صعوبات كبيرة في تحديد "الإثنية". والواقع أنه لا يوجد حتى الآن تعريف عملي "للإثنية"(Agus Yusoff , Sarjoon, 2016, P. 145) وقد تم استخدام هذا المفهوم للمجموعات الاثنية بطرق متنوعة اعتمادا على مختلف الأغراض التي كانت المجموعة التي يتم تحديدها، بحيث ليس كل مجموعة عرقية سوف تمتلك كل السمات الممكنة، ولكن كل سيعرض انتمائه بدرجات متفاوتة.

ج- **المجموعات العرقية**: إنها جماعة داخل مجتمع أكبر نتيجة وجود أصول مشتركة حقيقية أو مفترضة، ذكريات أو الماضي التاريخي المشترك والتمركز الثقافي على واحد أو أكثر من العناصر الرمزية التي ينظر

إليها على أنها مثال تنشئتهم مثل القرابة والصلاة والتواصل الجسدي والانتماء الديني واللغة أو شكل اللهجة والانتماء القبلي أو أي مزيج من هذه، أو هي نوع من الثقافة الثقافية الواحدة التي أكدت على دور الأساطير من النزول والذكريات التاريخية والتي تعترف بها واحدة أو أكثر من الاختلافات الثقافية مثل الدين أو العادات أو اللغة أو المؤسسات، فالمجموعة العرقية هي مجموعة مصالح غير رسمية يختلف أعضائها عن الأعضاء مجموعات أخرى داخل نفس المجتمع في أنها تتقاسم مقياسا مشترك فيما بينها بسهولة، فالمجموعات عرقية مثل الأكراد وميسكيتوس من أمريكا الوسطى وحتى الأتراك في ألمانيا هي "مجتمعات نفسية" يتشاطر أفرادها إحساسا مستمرا بالمصلحة والهوية المشتركة استنادا إلى بعض مزيج من الخبرة التاريخية المشتركة والصفات الثقافية والقيمة وحتى المعتقدات واللغة وطريقة الحياة، وكثيرا ما تعرف بمجموعات الهوية، وهناك عدد قليل مثل الكوريين والايسلنديين لديهم الدولة أو الدول المعترف بها دوليا ومعظمهم ليس لديهم هذا الاعتراف الذي يمكنهم من حماية هويتهم ومصالحهم داخل الدول القائمة، فالعديد من الجماعات العرقية تتعايش وديا مع الآخرين ضمن حدود الدول القائمة، فالأقلية السويدية في فنلندا على سبيل المثال تملك نفسها والمؤسسات الثقافية والسياسية والتي يكفلها اتفاق دولي وقع بين السويد وفلندا (Agus Yusoff , Sarjoon, 2016, P. 147) وتشير بعض الممارسات التي تتم ضد الأقليات أو المجموعات الاثنية أو العرقية إلى ما يعرف بالتطهير العرقي أو الابادة الجماعية أو حتى الهولوكوست.

-**التطهير العرقي** Ethnic Cleansing: كمصطلح يرتبط بموضوعنا هذا كممارسة تقوم بها بعض الدول ضد عرق ما والذي عادة يشكل أقلية من حيث العدد، أين "تكون هناك محاولة لاخلاء بقاع جغرافية متجانسة عرقيا من خلال طرد أو تهجير جماعة أو جماعات من الناس ينتمون إلى مجموعات عرقية معينة، أي تغيير التركيبة الاثنية أو العرقية للسكان، وقد حاول النقاد ايجاد فرق بينه أي التطهير العرقي والإبادة الجماعية Genocide من خلال اعتبار التطهير العرقي يهدف إلى تحقيق حالة من التجانس والتوازن المتكامل البناء ضمن المجتمع، فيكون بذلك التطهير العرقي عملا أخلاقيا إلى حد ما"(فيشر 2014، ص ص.227- 228) حسبهم، بالمقارنة مع الابادة الجماعية مثل ما تقوم به الطوائف البوذية المتطرفة التي تروع (الروهنجا والبنغاليين) في أركان التي يصل عدد المسلمين فيها إلى 8 ملايين نسمة من عدد السكان الذين يشكلون 55 مليون نسمة، إذ لا يزال مسلمي الروهنجا يعانون من التقطيع والحرق أحياء ولأسباب مصلحية مرتبطة بإبادة المسلمين خاصة نتيجة اكتشاف وجود الغاز في المنطقة أركان وهو ما يجعل المصلحة المادية للحكومة المركزية تتحكم في المعايير الإنسانية.

-**القتل الباتر Categorical murder:** والذي يشير إلى الاعدام الجسدي للرجال والنساء والأطفال فقط لأنهم لا ينتمون (أو جعلوا ضمن من ينتمون) إلى فئة من البشر غير صالحة للنظام المستهدف والذين أصدر بحقهم حكم سريع بالإعدام، وتوسع استعمال هذا المفهوم ليشمل القتل الجماعي الموجه ضد جماعات اثنية وعرقية ودينية بهدف اضعافها وطردها وليس بالضرورة افناء بكامل نتيجة للحمولة العاطفية لمفردة هولوكوست والإدانة الأخلاقية العالمية للأعمال التي دلت عليها (باومان، ص ص. 115-116) وهنا تحضرنا مفاهيم أخرى ترتبط بها كممارسات تتم عادة ضد الاقليات بغض النظر إن كانت عرقية أو دينية أو اثنية فالابادة الجماعية والهولوكوست وان كانت تعبر عن ذات الفعل إلا أن "هولوكوست القديمة الجديدة لقيت قبولا واسعا على أنها الاسم المناسب لما قصد به أن يكون تدميرا لليهود الأوربين الذي نفذ بين عامي 1940 و1945 بمبادرة من القيادة النازية"(باومان، 2016، ص.116) كاستثناء باعتبار أن أغلب ما تعرصت له الكثير من العرقيات

والاثنيات في الكثير من الدول من مذابح وابادات شملت دولا كروندا وأغندا والصين وأندونسيا...إلخ إلا أن هذه الممارسات أطلق عليها تسمية ابادة جماعية باعتبارها شكل من أشكال القتل الجماعي من جانب واحد تنوي فيه سلطة أو دولة تدمير جماعي" بدل هولوكوست باعتبار أن هذه الأخيرة تتميز بشمولية التدمير والتي تعني محروق بالكامل مثقلة بالدلالة الدينية التي تعني الخضوع التام والاخلاص غير المشروط والمرتبط بما يتم تقديمه للآلهة على أساس أنه أضحية تم التضحية بها من أجل مبتغا أسمى وهو ما يحدد الفارق بين الابادة الجماعية والهولوكوست على أساس ليس كل من تعرض للابادة هو شخص ضحي به على اساس ان حياته لا تستحق الحياة، وبالتالي مقتضيات النظام الجديد ان يكونوا أقل عددا على اساس أنها عملية تصفية للصالح من غير الصالح بالتخلص منهم (باومان، 2016، ص ص. 117-120)، كما ان العديد من الأقليات في بنغلاديش ومينمار لا تقبل السلطات بوجدهم لأسباب سياسية (البنغاليون الذين أيدوا باكستان في حرب استقلال بنغلاديش) أو لأسباب عرقية وسلالية أعراق لا يعترف بها الدستور في بورما، وبما أنه لا دولة لهؤلاء فانه محكوم عليهم بالنفي أو التيه في بلادهم ذاتها(بادي، و فيدال، 2015، ص 178)، وهؤلاء لا وضعية قانونية لهم ولا وجود لأي جهود أو مبادرات ذات أهمية تسعى لإيجاد حل لهؤلاء من خلال الاعتراف بهم في بلادهم، أو تسوية وضعيتهم أو حتى منحهم وضعية قانونية كلاجئين مثلهم مثل لاجئي الحروب والنزعات باعتبارهم أيضا يتعرضون لشتى أنواع الاضطهاد.

د- **الطائفية**: كمفهوم كثير التداول في أدبيات العلوم الانسانية خاصة الأنغلو-سكسونية إذ تعبر عن مجموعات ثقافية تتقاسم نفس اللغة والديانة أو حتى نفس الملامح العرقية، إلا أنها اليوم تعبر عن ظاهرة ايديولوجية يتم توظيفها في الرهانات السياسية" ، ويمكن الاشارة في هذا الاطار إلى مثال لبنان كدولة مؤسسة على المحاصصة الطائفية، فهي ليست بدولة عندما نقارنها بالمفهوم القانوني للدولة القومية، فالدستور يصنفك حسب انتمائك الطائفي وهذا هو الأسوء، فالانسان ككائن انساني في ذاته غير معترف به في لبنان، فمزايا المواطن يجري تحديدها من خلال طائفته لا ثقافته (أدونيس وشواف، 2005، ص.17)، وهو ما يجعلهم كجماعات (طوائف) تابعة للدولة وليست بمثابة الدولة ذاتها... من خلال ما يسميه كريستوف جافرلو Christoph Jaffrelot في كتابه بعنوان: الدولة في مواجهة الطائفية بمأسسة الطوائف" من خلال وجود ولاء يحظى بالأولوية من خلال الولاء للخصوصية الثقافية أو الدينية بدلا عن الولاء المشترك القائم على المواطنة المشتركة، وبالتالي الولاء للدولة كوحدة واحدة والذي يأتي في الدرجة الثانية، وهو ما ينطبق مع تسمية طائفية الدولة، "مع الاشارة إلى أن هناك دول لم تصل بعد إلى مرحلة المأسسة الطائفية، وذلك من خلال الدول التي تعلن عن نزعتها الكونية والعلمانية لاحتواء مختلف الطوائف، كالهند مثلا خاصة فيما يتعلق بطائفة السيخ باقليم البنجاب أين تمنع الدولة أو تقلل من التهديد الناتج عن أي توظيف استراتيجي خارجي لورقة الطائفية لتهديد وزعزعة استقرارها (جافرلو، 2017، ص ص. 3-5).

كما تختلف مشكلة الطوائف في مختلف المجتمعات من خلال استخدامها في التجاذبات السياسية للقوى الداخلية والخارجية وتأثير ذلك على استقرار الأنظمة السياسية، فقدرة تأثير الأقليات مستمدة عادة من الدولة الداعمة لها، لذا نجد للفوارق العرقية تأثير كبير جدا في دول العالم الثالث على خلاف الدول المتقدمة، بالرغم من أن هذه الاخيرة هي الأخرى لا تخلوا من عدم التجانس، إلا أنها لا تعاني من التأثير السلبي لمطالب الأقليات

واستقرار أنظمتها السياسية مثل الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للزنوج والهنود الحمر وحتى الأقليات المسلمة في فرنسا والبسيك.

3- واقع تنامي وتعدد الانتماءات الفرعية:

بالرغم من أن كل الدساتير وفي كل الدول وحتى المواثيق الدولية تنص على أن كل المواطنين متساوون في الحقوق والوجبات دون التطرق إلى أي تفرقة عرقية أو دينية أو ثقافية ضمن بنودها أو موادها، إلا أن واقع ممارسات الأنظمة السياسية في الكثير من الدول خاصة الدول التي تعتبر ديمقراطيتها مريضة أو عرجاء أين قد تكون حتى الأقلية بمفهوم العدد لا تعبر عن ذلك، وهنا يتجاوز الامر مفهوم حقوق الأقلية إلى مسألة احترام حقوق الانسان ككل، ففي كثير من الأحيان خاصة في الأنظمة المتهالكة تعبر الأقليات وفقا لهذا المصطلح عن تخوفها من المطالب الانفصالية او النزعة الانفصالية سواء كانت كامنة أو علنية، ولا تعالجها الدول بالمساواة في اطار وجود كيانات ثقافية مختلفة والتي لم تشعر بالتهميش إلا من خلال سياسات الدول التي لم تتجاوز بعد فكرة اقامة أنظمة ديمقراطية بهدف تطوير المجتمع والحفاظ على تكيف الثراء الناتج عن الاختلاف والتنوع في المكونات الثقافية ضمن المجموع الذي يشكل المجتمع، بالرغم من أن مكلوهان Macluhan عبر عن ما تحدثه العولمة من خلال الغاء المسافات بتعبيره عن القرية الكبيرة بوصفه للكرة الأرضية" (ميكشيللي، 1993، ص136)، إلا أن الثقافات الفرعية وضمنها الجماعات العرقية تعرف ردة فعل عكسية اتجاه ذلك، من خلال الانغلاق بالرفض أو الانغماس المشوه للسياق الثقافي والاستخدام المشوه للمصطلح والذي يشحنها بدلالات سلبية رغم أن الأصل أن التميز لا يشكل عيب بقدر ما يشكل ثراء وتنوعا

ومن المؤسف أن يشكل الوطن العربي المبتلي بالفتن وتحديدا منطقة الشرق الاوسط حالة خاصة أين "يحس فيه أغلبية الشعب ان لم نقل كله أنه "يعيش في الدرجة الصفر بالمعنى الذي يحتاج فيه كل شيئ إلى اعادة تحديد وإلى اعادة نظر وإلى اعادة عمل"، ولكن للأسف اليوم اتسع الأمر حيث أصبح المسلمون مبتليين في مختلف أرجاء العالم، ومنها في بورما وتايلاند والصين وحتى اليوم في الدول الاوربية والولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الاسلاموفوبيا من خلال تعزيز الدين ليس لهدف روحي بقدر ما يتعلق بهدف سياسي لتوظيف استراتيجي من خلال نشر الفرقة والفتن، "فالمجتمع ينبغي أن يكون مدنيا تحكمه قوانين مدنية تحترم التنوع والاختلاف والتعدد، والايمان الديني شأن فردي لا ينبغي أن يتحول إلى قانون عام" (أدونيس، شواف، 2005، ص.32)، أو الى ممارسة سياسية، إلا "ان الانقسام بين السنة والشيعة قد بدأ في فترة مبكرة من التاريخ الاسلامي وقد حاولت كل القوى التي تداولت على المنطقة العربية استغلال الفرقات الدينية للمحافظة على السيطرة على الحكم فقد فاقم الاحتلال الأمريكي التوتر بين الطوائف إلى أن تفجر في المنطقة ككل" (اريخ، ، 2015، ص.6) كما أن الحرب على الاسلام بسبب الاسلام فوبيا الذي جعل البعض يرى في الإرهاب مرادف للاسلام، ولهذا عمدت الكثير من الدول التي لديها أقليات مسلمة إلى الدعوة المضادة على كل مسلم، بل وحتى على مساجدهم مثل أنغولا التي أصدرت قرار بحضر الدين الاسلامي وهدم المساجد ومنع المسلمين من آداء الصلاة واعادة النظر في قانون حرية الأديان، وهو ما يعني أن الارث الاستعماري في المنطقة العربية وحتى في افريقيا قد عزز الفوارق الإثنية والعرقية سواء من خلال سياسته في المنطقة أثناء الاستعمار أو حتى من خلال الحدود التي تركها بعد خروجه.

لا بد من الاشارة إلى أن هناك عاملان أساسيان أديا إلى تنامي بروز التعددية الدولية بمفهومها الهوياتي وهما:" الارث الاستعماري وظاهرة العولمة بكل ما تحمله من تغيير وتعقيد".(Segesvary,2004, P.5)

أ- **الارث الاستعماري :** والذي خلفه انهاء الاستعمار والحدود التي تركها والتي لم تحترم الانتماءات العرقية أو الدينية، وقد نتج عن ذلك عنف الأقليات نتيجة لوجود تمييز اجتماعي واقتصادي وسياسي، ونذكر من بينها منطقة القوقاز مثلا: الصراع بين الدول نتيجة وجود الأقليات: منها الصراع الارميني الأذري حول جيب كاراباخ الجبلي أو الصراع الجورجي الأوستي حول أوستيا الجنوبية والأوستي الأنجوشي في اوستيا الشمالية والروسي الشيشاني حول الشيشان والجورجي الابخازي والسبب تلاعبات ستالين بحدود هذه القوميات، كما أن " الغرب بوجه عام وحتى بعد نهاية الاستعمار لم يقفوا على الاطلاق إلى جانب الديمقراطيين، بل كانوا يفضلون عليهم الأصوليين والمعاديين للديمقراطية والدكتاتوريين، وكانوا يدعمون الطوائف والانقسامات وهذا الوضع ظل ملائما دوما للأجنبي فتخلف (الكثير من البلدان) ملائم بشكل كبير للتطور الغربي"(أدونيس، شواف، 2005 ص 33) كحال الدول الافريقية نتيجة الاستعمار الأوربي، كما أن المجموعات التي لها انتماءات طائفية أو عرقية أو دينية أو مذهبية بعد مرحلة الاستعمار أصبحت تحمل مشروعات سياسية مختلفة إلا أن الأمر ليس كذلك فهذا يندرج ضمن الفهم الضيق للديمقراطية، وكذا أصبح لحركات التحرر كمجموعات تنبع من نفس الانتماء دور في الغاء واضطهاد الأقليات الأخرى.

ب- **العولمة:** ودورها الذي انعكس في جانبه الثقافي على ازدياد الانتماءات الفرعية، وهو ما أوضحه "ادغار مور" بقوله "...أن قلب الازمة الكوكبية يتعلق بمشكلة يصعب معالجتها بسبب تعقيدها، فما يجري على هذا الكوكب له علاقة بالتداخل بين التطورات الاقتصادية والاجتماعية والدينية والقومية والمثولوجية والديموغرافية..إلخ، لذا فان المهمة الأصعب تكمن في التفكير بكوكبنا وهي الاكثر ضرورة" (بودريارد، وموران، 2005، ص ص.73-74) فالمشكلة أصبحت اليوم لا تدور بين الحضار فقط بل ضمن كل منهما، من خلال وجود طائفة أو جماعة ترى في الآخر عدو لها أو تهديدا لها، من خلال اتساع هوة الكراهية للآخر أو كراهية الأجانب Xenophobie ضمن الدولة الواحدة، ويأتي ضمن ما حملته العولمة من "تعميم للنمط المادي الاستهلاكي والذي جعل الأمم والشعوب تخشى على نفسها من التفكك وفقدان الهوية...بدرجات متفاوتة...ونحن من بين هؤلاء...حيث النظر إلى الآخر بوصفه الأمبريالي والوحشي والنقيض الذي لا يمكن التعايش معه، حيث الواقع يدحض ذلك ويعيق التكيف مع الذات قبل كل شيئ"(بودريارد و موران، 2005، ص.37) "فاغتراب الانسان عن الانسان نتيجة تعميم الطبيعة اللاانسانية الرأسمالية في المجتمع...وهذا الاغتراب الاقتصادي أصبح جزء من اغتراب أوسع وهو الاغتراب الثقافي الاوسع نطاقا، فالمنظومة الحالية حولت الانسان المعاصر إلى انسان لا يعرف لنفسه معنى إلا من خلال استهلاك الاشياء...وهو ما يؤدي إلى موت الانسانية بأعظم معانيها" (علي فرح، 2014، ص ص.133...135).مما جعل المجتمعات تعاني من أزمة عضوية دفعت بعض المكونات الثقافية إلى البحث عن مكان لها من خلال الانغلاق والتعصب ورفض الآخر ضمن الدولة الواحدة أو ضمن نفس المكان.

يتوضح من خلال ما سبق أن الدول تتبع عموما واحدة أو عدة استراتيجيات يمكن توضيحها ضمن ثلاث استراتيجيات رئيسية في التعامل مع الأقليات:

- قد تصر الدولة على استيعاب العناصر المقاومة للإندماج على الرغم من أن هذه السياسات القائمة على الاستيعاب غالبا ما يعتقد بأنها آلية لمساعدة المجموعات المستهدفة على التمتع بحقوق متساوية

وتحسن وضعهم الاجتماعي، فإنها غالبا تشعر تلك المجموعات أنه إلحاق بالأمة ومعانات لها وفقدان لكرامتها باعتبار تقاليدهم الخاصة لا قيمة لها أمام ما تقوم به الدولة من محاولات لاستيعابهم ضمن المجموع، وفي بعض الحالات فإنه من المستحيل مع ذلك لأقلية اثنية اختيار الاستيعاب، مثلا لم يتم استيعاب السود في الولايات المتحدة إلى حد كبير لأن لون البشرة هو سوق مهم من الإثنية.

- يجوز للدولة أن تختار الهيمنة السياسية والتي كثيرا ما تنطوي على العزل لأسباب إثنية، وهذا يعني أن الأقلية مفصولة فعليا عن الأغلبية، وكثيرا ما يبررها في اشارة الى الدونية الثقافية المفترضة سابقا، فكثيرا ما تعقد الإيديولوجية العزل على اساس انه يضرب"الثقافات المختلطة" أو الأجناس المتعايشة ويهتمون بأولوية صيانة الحدود القومية للدولة في ظل الوحدة والولاء والتي يتم فرضهما بالقوة.
- الخيار الرئيسي الآخر للدولة هو تجاوز الأيديولوجية القومية العرقية واعتماد أيديولوجية التعددية الثقافية، التي لا يلزم بموجبها المواطنة والحقوق المدنية الكاملة أن تنطوي على ثقافة ثقافية معينة أو نموذج اتحادي لا مركزي يوفر درجة عالية من الحكم الذاتي المحلي، وبالمثل قد تستجيب الأقليات أيضا لهيمنة الدولة بطرق عديدة وتألف الأقليات القبول بتبعيتها، أو بطرق أخرى تحاول التعايش سلميا مع الدولة القومية، وقد يتفاوضون أحيانا من أجل استقلال محدود في المسائل الدينية أو اللغوية أو السياسية، وفي حالات أخرى قد تقوم هذه الجماعات بإعادة إنتاج حدودها وهوياتها بشكل غير رسمي، إلا أن الأقليات هي مجموعة تدعوا للخروج أو الانفصال وتفضل الاستقلال الكامل دائما والذي يتنافى بدوره دائما مع سياسة الدولة(Agus Yusoff , Sarjoon, 2016, p P. 149-148).

بالرغم من وجود هذه الاستراتيجيات الثلاث التي يمكن للدولة التعامل مع الأقليات إلا أن الكثير من العلماء يقدمون طروحات أكثر مرونة حيث يطرح بندكت أندرسون رؤيته عن ما يسميه بالهوية المتخيلة كمقدمة ضرورية لبناء الدولة (تمهيد نفسي لبناء مجتمع في عقول منتسبيه) بعيدا عن الانتماء العرقي والديني الذي يجب أن يكون مرتبط بشخص الانسان ذاته وليس بالمجموع "لقد أفرغت مفاهيم التقدم والانسانية والعقلانية من مضامينها وذلك لأنها أصبحت أدوات ايديولوجية للهيمنة الغربية على العالم"(ميكشيللي،1993، ص.144) وهو ما جعل مفاهيم الانتماء لا تخلوا من التوظيف السياسي الداخلي والخارجي.

كما أن المواطنة الحقيقية تعتبر"طريقة لإدارة التباينات الثقافية ...وذلك في الجمع بين المساواة المدنية والسياسية للمواطنين مع احترام الارتباطات والانتماءات الدينية أو الثقافية أو التاريخية وضمان وحدة المجتمع بالمواطنة المشتركة، وحرية الأفراد في اختياراتهم الوجودية" وستنحرف المواطنة عن هذا إذا اتجهت كل عرقية أو اثنية إلى انشاء هوية سياسية خاصة بها من جهة، ومن جهة أخرى عند التفكير "في كيفية انشاء مواطنة متميزة تتسم بالمساواة فهل يمكن تفادي التناقض بالاعتراف بالاختلاف والمساواة؟ وكيف يمكن بلورة أو تجميد الانتماءات الخاصة اذا ما اعترف بها سياسيا وقانونيا؟ كيف لا يقود ذلك إلى مطالب لا نهاية لها، يفضي في نهاية الأمر إلى تشظية اجتماعية....باعتبار أنه في ثنايا كل اعتراف قانوني بالتقاليد الخاصة خطر للانقياد إلى منطق مطالبات لا نهاية لها"(شامبر، باشولييه، 2016، ص ص. 285 – 295).، وقد عبر ادغام مور في كتابه بعنوان: هل نسير إلى الهاوية إلى أنه "لن يتحقق لنا عالم نبيل بوسائل دنيئة" فهناك مقولة ترمي إلى أهمية التعايش من خلال أن "اصولنا ليست وراءنا بل أمامنا"(مور، 2012، ص ص. 122-147) ، فمستقبل هذا

الوجود أصبح مهدد في ظل تشتت الأقليات ولعل السؤال الذي يبقى مطروحا هو: هل يمكن تجديد فكرة المواطنة في الدول التي تفككت مذهبيا وطائفيا من خلال مد جسور الثقة مرة أخرى بين أفراد الوطن الواحد؟

الخاتمة:

إن الدولة هي الكيان الجامع لكل المكونات الثقافية، ويجب أن تقوم على أسس المواطنة وحقوق الانسان والعدالة والقوانين الدولية بعيد عن أي انتماءات فرعية، فحسب تعبير فرنسيس فوكوياما في كتابه: مستقبلنا بعد البشري، يقول: "نحن نتباين بصورة كبيرة كأفراد وبفعل ثقافتنا، لكننا نتشارك في صفات إنسانية تسمح لكل فرد باحتمال التواصل والدخول في علاقة معنوية مع أي إنسان آخر (فوكوياما، 2006، ص. 21) وهو ما يجعل مستقبل البشرية ككل رهينة سلوكاتنا "ان قومية المواطنة هي الضامن الوحيد لعيش المجموعات العرقية جنب إلى جنب في سلام من خلال الولاء المشترك للدولة"(روبنز، 2005، ص. 182) في ذات الوقت تؤثر عدم المساواة المتعددة الابعاد بين المجموعات العرقية على امكانيات الاندماج وحتى على وحدة الشعب الواحد وفي ذات الوقت على تطور المجتمعات بعيدا عن اهمال التعددية الثقافية أو المكون الثقافي لكل أقلية كثراء للدولة ضمن المجموع عن طريق ايجاد هوية مشتركة ولو كانت متخيلة بين أبناء الشعب الواحد، ويبقى الضامن للتنوع المثمر هو العدالة والمساواة.

إن التسيس الطائفي والعرقي والديني سيؤدي إلى الغاء الأوطان وحتى المواطنة، كالعراق منذ سنة 2003 الذي بني على أسس طائفية تم عرقنتها، إذ لم يؤدي ذلك إلى نشر الحرية والديموقراطية بقدر ما ساهم في انشاء دولة طائفية أصبحت تشكل تهديد للدولة القومية العراقية، وفي ذات الوقت من المفترض أن يكون المواطن والمواطنة سياج لحماية كيان الدولة بغض النظر عن الأغلبية أو أكثرية، و الأقليات موجودة في الأصل كمجموعات انسانية وليست كمجموعات سياسية وهذا ما يقاضي ضرورة دمقرطة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للجميع والتي ستؤدي الى اندماج مختلف الجماعات، فمفهوم المواطنة يتطور بتطور المجتمعات، كما أن حركية الهجرة أو اللجوء قد تؤدي في بعض الدول إلى وجود الكثير من الأقليات، فكيف يمكن بلورة حقوقها الثقافية من الناحية القانونية؟ أو حتى استيعاب لغاتها كلها في مؤسسات الدولة؟ وهو ما يعني ان المواطنة المشتركة تعني الحصول على ذات الحقوق في جميع المجالات داخل الدولة التي تنتمي إليها بغض النظر عن الانتماءات الاثنية أو العرقية أو الطائفية.

قائمة المراجع:

1. اريخ ، ر . (2015)، داخل سورية قصة الحرب الأهلية وما على العالم أن يتوقع، تر: رامي طوقان، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
2. أدونيس. وشواف ، ش .(2005)، الهوية غير المكتملة ، سوريا: بدايات للطباعة والنشر والتوزيع.
3. بودريارد ،ج . وموران .ا.(2005)، عنف العالم، تر: عزيز توما، سوريا: دار الحوار للنشر والتوزيع.
4. بادي، ب. وفيدال، د. (2015) أوضاع العالم 2016: عالم اللامساواة، تر: نصيرة مروة، بيروت: مؤسسة الفكر العربي.
5. جافرلو، ك .(2017)، الدولة في مواجهة الطائفية، تر: منتصر حمادة، المغرب: مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.
6. ديلوبي.،ه .(2008)، الاتجاهات التعصبية بين الجماعات العرقية، أربيل: مطبعة خاني دهوك.

7. روبنز ، ب. (2005)، الاحساس بالعولمة التعاون الدولي في مأزق، تر: عاطف عبد الحميد، القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة.
8. زيغمونت، ب. (2016)، الأخلاق في عصر الحداثة السائلة، تر: سعد البازعي وبثينة الابراهيم، أبو ضبي: هيئة أبو ضبي للسياحة والثقافة.
9. ستاموس ، د.(2014)، التطور والأسئلة الكبرى، تر: عزت عامر، القاهرة: المركز القومي للترجمة.
10. شامبر ،د . و باشولييه ، ك . (2016)، ما المواطنة، تر: سونيا محمود نجا، القاهرة: المركز القومي للترجمة
11. -فرح، م . (2014)، صناعة الواقع الاعلام وضبط المجتمع أفكار حول السلطة والجمهور والوعي والواقع، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات.
12. فوكوياما، ف. (2006)، مستقبلنا بعد البشري، تر: ايهاب عبد الرحيم محمد،أبوضبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
13. فيشر ، د . (2014)، الأخلاقيات والحرب، تر: عماد عواد، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
14. كاستلز ،س. وميللر.م، (2013) ، عصر الهجرة، تر: منى الدروبى، القاهرة: المركز القومي للترجمة
15. مور ،إ . (2012)، هل نسير إلى الهاوية، تر: محمد حزل، المغرب: افريقيا الشرق.
16. ميكشيللي، ا . (1993)، الهوية، تر: علي وطفة، دمشق: دار الوسيم للخدمات الطباعية،

المجلات:

17. سماروه ،م، د .(2014)،مسلمو تايلاند التاريخ ...والمستقبل، سلسلة كتاب الأمة، 34(162) ، الدوحة: ادارة البحوق والدراسات الاسلامية.
18. Segesvary , V.(2004), Dialogue of civilizations, Holland: Mikes International The Hague.
19. Agus , M. & Sarjoon, A. (2016), Ethnicity, Ethnic Minority and Self-Determination: An Examination of Conceptual Linkage , Research on Humanities and Social Sciences, 6(2).